



الجنس الإلكتروني ... لماذا نترك الشريك نأتمنا لنمارس الجنس عبر شاشة؟
داليا عبد الكريم



ماذا فعلت العملية التركية دون أن تبدأ؟
خورشيد دلي



الحل الديمقراطي للقضايا الوطنية
أحمد شيخو



الإدارة الذاتية: ثورة 19 تموز أثبتت أن حاجة سوريا تكمن في نظام إداري غير مركزي

دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية: لم تحدث أية لقاءات سياسية بيننا وبين دمشق



وضمن عودة أهلنا المهجرين قسراً إليها.
٣- الاستمرار في النضال من أجل حرية المرأة والتي أثبتت في هذه الثورة النوعية بأنها عمودها الحيوي.
٤- الدفاع بشئى الإمكانيات والوسائل عن مناطقنا حيال أي عدوان أو تهديد من خلال فلسفة الدفاع الذاتي والحماية الذاتية.
٥- دحر الإرهاب بكل أشكاله والاستمرار في محاربة فلوله وذهنيته.
٦- النضال نحو بناء المجتمع الأيكولوجي الديمقراطي، وفلسفة الحياة الحرة وضمن الاستقرار والعيش المشترك من خلال وحدة الشعوب والأمة الديمقراطية حيث الحل نحو ضمان النصر.
٧- الاستمرار على نهج الشهداء ومسيرتهم النضالية حتى تحقيق الحرية والكرامة والديمقراطية.
نتوجه في نهاية البيان بضرورة العمل من قبل كافة القوى الوطنية على تحقيق تطلعات الشعب السوري في الحرية والديمقراطية، والتصدي لأشكال استهداف سوريا وشعبها تحت حجج واهية لا منطق لها.
أيضاً نتوجه إلى التحالف الدولي وروسيا وحكومة دمشق وأيضا المؤسسات الأممية والحقوقية والإنسانية بتحمل مسؤولياتهم تجاه المنطقة مما يرتكب من جرائم حرب وإبادة في المناطق التي احتلتها تركيا والمجموعات المرتزقة والعمل على الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة ودعم مساعي شعبنا نحو تحقيق أرضية الحل الديمقراطي المفضي إلى الحل والاستقرار والأمان في سوريا من خلال رؤية أهداف ثورتنا بوجهها الحقيقي والتي تمثل أهداف كل الحريصين على إنهاء معاناة سوريا وشعبها.

٧ إن عمل مؤسسات الإدارة الذاتية يتعزز بالمزيد من التعاون من قبل المجتمعات المحلية، العربية السريانية والآشورية والكردية وباقي المكونات، وذلك للحفاظ على إنجازات ثورة 19 تموز التي لم تكن لتحقيق أهدافها لولا دعم هذه المجتمعات والحفاظ على استمرار حالة التعايش السلمي بين المكونات.
٨ يؤكد العقد الاجتماعي لمكونات شمال وشرق سوريا على الهوية الوطنية لسوريا، ولا تشكل الحالة السياسية والثقافية في شمال وشرق سوريا أي تهديد لجغرافية البلاد، بل حلاً للأزمة التي تعاني منها، ويقع على عاتق مختلف التيارات السياسية السورية من معارضة وسلطة دمشق إقامة حوار وطني شامل بين الجميع.
٩ العمل على إطلاق مبادرة دولية لدعم الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا والاعتراف بها دولياً.

ديمقراطية موحدة لكل السوريين. منذ اللحظات الأولى بدأت وحتى الآن محاولات ومشاريع إبادة هذه الثورة وخنقها، حيث بدأت تركيا ومن معها من المعارضة «المأجورة لصالح تركيا» في ممارسة شتى الوسائل بهدف عرقلة مسيرتها، لكنها حتى الآن رغم مآسي الاحتلال والتهميش القسري لم تنجح ولا تزال الثورة مستمرة بقوة أبنائها وتضحياتهم فهي الضمان نحو تحقيق النصر الكبير.
سأهت ثورة 19 تموز في تكريس الانتماء الوطني السوري وعززت فرص الدفاع عن سوريا ووحدتها ووحدة شعبها من خلال تبني شعار سوريا الديمقراطية العادلة للجميع، هذه القيم أدت لإفشال الكثير من الرهانات على المنطقة وعلى بعض القوى المفلسة فيها والتي فشلت في تحقيق مآرب الغير وبالتالي تراجعوا نحو الخلف أمام إصرار شعبنا في تأكيد انتمائه الوطني السوري رغم محاولات تشويه مشروعه وحقيقته ثورته الديمقراطية.
أيضاً كانت ثورة 19 تموز دور الرائد في مقارعة الإرهاب والدفاع عن مناطقنا وسوريا والمنطقة والعالم برهته ضد داعش وداعيتها التي أرادوا بناء إمارات راديكالية على حساب سوريا وشعبها وتحولوا لخطر يهدد عموم العالم، وداعش كانت أشرسهم، حيث تم القضاء عليها ولا تزال جهود مكافحتها مستمرة رغم تعويل البعض عليها ومحاولاتهم لإعادتها إلى الحياة.
بعد عقد من الزمن لثورة 19 تموز توجت بتحقيق مكاسب تاريخية لشعب المنطقة التي كانت تطمح إليها لعقود في كسب إرادة سياسية لإدارة نفسها بنفسها والدفاع عن مكتسباتها والتعلم بلغتها وثقافتها التي تعرضت للسياسات الإنكارية. في الذكرى السنوية العاشرة لثورة الحرية والديمقراطية، ثورة 19 تموز نتقدم بالتهنئة إلى عموم أبناء شعبنا وعموم الشعب السوري، وجميع القوى والجهات التي ساهمت في دعم هذه الثورة والإيمان بحقيقتها، ونستذكر تضحيات الشهداء الخالدين في وجدان شعبنا والجرحى كذلك، ونؤكد بأن مبادئ وقيم ثورة 19 تموز لا تراجع عنها حتى:

- ١- بناء سوريا الديمقراطية الواحدة الموحدة.
- ٢- تحرير جميع مناطقنا المحتلة وغيرها، وإعادةهم إلى مناطقهم بضمانات دولية.
- ٣ نناشد المجتمع الدولي برفع حالة الحصار المفروضة على المنطقة، والمساعدة في تأمين الأمن الإنساني لمكونات المنطقة في حدود الموارد والإمكانيات المتاحة لدى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ومواجهة التضليل الإعلامي الممنهج من قبل العديد من الأطراف لتشويه هذه الإدارة، وفتح المعابر الحدودية في مناطق الإدارة الذاتية لإيصال المساعدات.
- ٤ يتبين من الوقائع على الأرض أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وبمختلف مؤسساتها لا تشكل أي تهديد لدول الجوار، وهي مستعدة للحوار وإقامة علاقات ودية مع أي جهة راغبة في ذلك، وتؤمن بإمكانية حل أية إشكالية في العلاقات ومناقشة المخاوف المزعومة بالحوار بعيداً عن الحرب والتهديدات.

هناك الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا عموم الشعب السوري بالذكرى العاشرة لثورة 19 تموز، وقالت: «ستكون أساساً لبناء سوريا الديمقراطية ودحر للاحتلال».

وأصدرت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بياناً كتابياً إلى الرأي العام، بمناسبة الذكرى السنوية الـ 10 لثورة 19 تموز.
وجاء في نص البيان:

«نستقبل في شمال وشرق سوريا الذكرى السنوية العاشرة لثورة 19 تموز؛ الثورة التي بدأت في عام 2012 في كوباني وعفرين والجزيرة ولاحقاً عموم شمال وشرق سوريا، التي انطلقت على مبادئ وقيم انتفاضة 2011 وسنوات النضال الطويلة التي عاشها شعبنا بمختلف مكوناته في سوريا.

تمثل ثورة 19 تموز الثورة التي عكست حقيقة وحاجة الشعب السوري للتحويل السياسي الديمقراطي وراعت هذه الثورة خصائص وقيم المجتمع الثقافية والتاريخية والدينية وأكدت على مبدأ التعايش المشترك وفق فلسفة الأمة الديمقراطية، وبدأت بعنفوان نحو بناء إرادته الحرة والديمقراطية، رافضة عقلياً الإنكار وسياسات التهميش والقمع ضد كل المكونات من عرب، كرد، سريان، أرمن تركمان وغيرهم الذين يعيشون في سوريا اليوم وبعد عشر سنوات تشهد مناطق شمال وشرق سوريا التفاف عموم مكونات شعبنا حول مبادئ هذه الثورة التي اختارت النضال الديمقراطي ومواجهة جميع أساليب القمع والإنكار في سوريا رافضة أن تكون جزءاً من أي صراع أو تناحر على السلطة، حيث حققت هذه الثورة الحاجة المثلى للتغيير الديمقراطي في سوريا على أساس مشاركة كل المكونات بثقافتهم ولغاتهم وانتمائهم وتم الإثبات بقوة أن النظام المركزي لا يمثل الحل مطلقاً، بل هو سبب للأزمة والأزمات المتجددة في سوريا والمركزية تعميق لكل هذه الأمور.

أثبتت ثورة 19 تموز أن حاجة سوريا تكمن في نظام إداري غير مركزي وكبرت ذلك بتجربتها العملية في شمال وشرق سوريا وأصبحت تمثل المشروع السياسي الديمقراطي الحقيقي المتجسد على أرض الواقع ونقله نوعية باتجاه سوريا



بين دمشق ويوجد تفاهم بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري في كوباني ومنيج ضمن تفاهم واتفاقية حفظ الحدود عام 2019 فقط، وكل ما يتم تناوله خارج الإطار الرسمي باسم الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية لا أساس له من الصحة.
كمال عاكف / المتحدث الرسمي باسم دائرة العلاقات الخارجية، في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.
29 تموز 2022

قصد تلقي القبض على شبكة تجسس تعمل لصالح الاحتلال التركي



حيث كانوا يصد تنفيذ مهمة استخباراتية أخرى لتجديد أهداف أخرى للاحتلال عندما ألقى القبض عليهم.
وبناءً على الوثائق المثبتة واعتراقات المجرمين؛ حوّلوا إلى الأجهزة القضائية المختصة لينالوا جزاء أفعالهم الإجرامية.

في مجلس تل تمر العسكري بهجوم جوي للاحتلال التركي بتاريخ 19 آب 2021، كما تسببوا باستشهاد القيادي ريناس روج عضو المجلس العسكري لوحدة حماية الشعب YPG.
الجواسيس ي.ع.س (رجل)، ع.ع.س (امرأة)، ر.ه.ه (امرأة)، اعترفوا بتلقيهم التعليمات والمهام من استخبارات الاحتلال التركي،

تصريح تداولت في الآونة الأخيرة بعض الأطراف والجهات خير مفاده بأن هناك لقاءات بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ومجلس سوريا الديمقراطية من جهة والحكومة السورية من جهة أخرى، حيث ذهب البعض نحو تجاوز اللقاءات والحديث عن شروط ونقاط خلافية وما شابه؛ في الوقت الذي تؤكد فيه بأننا ملتزمون بمبادئ الحوار الوطني لما يضمن الاستقرار والتفاهم السوري- السوري، فإننا نؤكد بأنه لم تحدث أية لقاءات سياسية بيننا

ألقى الوحدات الخاصة في قوات سوريا الديمقراطية القبض على خلية جواسيس تضم ثلاثة عملاء رجل وامرأتان انخرطوا مؤخراً في أنشطة تجسس لصالح الاحتلال التركي في شمال وشرق سوريا.
إذ جمعت معلومات ووثائق تدوين هؤلاء الجواسيس خلال الفترة الماضية، واستناداً لاعتراقاتهم أثناء التحقيقات الأولية؛ فإنهم جمعوا معلومات ورصدوا تحركات سوسن ببهرات عضوة المجلس العسكري لقوات سوريا الديمقراطية، وقدموها للاستخبارات التركية ممّا تسبب باستشهاد القيادي سوسن وعكيد كركي لكي القيادي في مجلس تل تمر العسكري وروبار حسكة وسيف الله أحمد المقاتلان

المنتدى الدولي حول ثورة 19 تموز ينهي أعماله بجملة توصيات مهمة



هذا المنتدى بحضور نخبة من المفكرين والباحثين والسياسيين؛ حيث تم التوقف على العديد من القضايا المصيرية التي تمس المواطنين السوريين جميعاً، ومن خلال الأفكار والآراء التي طرحت وفي سبيل الوصول إلى حالة من الاستقرار المستدام، والسلام الأهلي، والدولي، تم التوصل إلى تحديد مجموعة من البنود نقدمها للرأي العام وللمؤسسات الدولية المعنية بمسائل الديمقراطية والسلام والتنمية وحقوق الإنسان ويمكن اختصارها بمايلي:

شمال وشرق سوريا وسوريا والعالم. وأنهى المنتدى أعماله بعقد مؤتمر صحفي قرئ فيه البيان الختامي للمنتدى من قبل الكاتب والباحث، آزاد علي. والذي جاء فيه:

أنتهى المنتدى الدولي حول ثورة 19 تموز أعماله بجملة توصيات أهمها: ضرورة الاعتراف بالإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وحث المنظمات الحقوقية الدولية على معالجة مشكلة المخيمات، وأن العقد الاجتماعي يؤكد لمكونات شمال وشرق سوريا على الهوية الوطنية لسوريا ونظم مركز روج آغا للدراسات الاستراتيجية اليوم المنتدى الدولي حول ثورة 19 تموز تحت شعار «ثورة 19 تموز: الإنجازات، التحديات، الآفاق»، وذلك في منتجج بيلسان بناحية عامودا التابعة لمقاطعة قامشلو.
وحضر المنتدى شخصيات سياسية وكتاب ومثقفون من شمال وشرق سوريا والخارج، أبرزهم وزير الخارجية الفرنسي الأسبق برنارد كونشير والكاتب والمؤلف المختص بالشؤون الكردية باتريس فرانشيبيسكي والكاتبة الفرنسية روكسانة دماسيونوفي وممثل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في فرنسا خالد عيسى.
وشملت أعمال المنتدى ثلاث جلسات؛ الجلسة الأولى بعنوان (ثورة 19 تموز، وتأسيس الإدارة الذاتية الديمقراطية)، والثانية بعنوان (الإدارة الذاتية الديمقراطية، كتجربة ونموذج)، والثالثة بعنوان (العوائق والتحديات التي تعترض ثورة 19 تموز)، وكل جلسة تضمنت 3 محاور، شارك فيها محاضرون من

٧ إن عمل مؤسسات الإدارة الذاتية يتعزز بالمزيد من التعاون من قبل المجتمعات المحلية، العربية السريانية والآشورية والكردية وباقي المكونات، وذلك للحفاظ على إنجازات ثورة 19 تموز التي لم تكن لتحقيق أهدافها لولا دعم هذه المجتمعات والحفاظ على استمرار حالة التعايش السلمي بين المكونات.
٨ يؤكد العقد الاجتماعي لمكونات شمال وشرق سوريا على الهوية الوطنية لسوريا، ولا تشكل الحالة السياسية والثقافية في شمال وشرق سوريا أي تهديد لجغرافية البلاد، بل حلاً للأزمة التي تعاني منها، ويقع على عاتق مختلف التيارات السياسية السورية من معارضة وسلطة دمشق إقامة حوار وطني شامل بين الجميع.
٩ العمل على إطلاق مبادرة دولية لدعم الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا والاعتراف بها دولياً.

ووقضايا معتقلي تنظيم داعش بإقامة محكمة خاصة لمحاکمتهم في شمال وشرق سوريا وفقاً للقانون الدولي.
٣ نناشد التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب وضع حد لكافة التهديدات من قبل الدولة التركية والميليشيات التي تعمل لديها كمرتزقة وترتكب المجازر بحق شعوبنا، ودعم الإدارة الذاتية ومؤسساتها المختلفة، لاستمرار هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، ومنع ظهور تنظيمات متطرفة جديدة تهدد الأمن والسلام الدوليين.
٤ يقع على عاتق المنظمات الحقوقية والإغاثية الدولية إبراز جدية أكبر للتصدي لعمليات التهجير والتغيير الديمغرافي وعمليات الإبادة المنهجية التي تمارس في المناطق المحتلة من قبل الجيش التركي ومرتزقته في شمال سوريا، وتقديم الدعم لمهجري عفرين وسري كانيه وكري سي

الحل الديمقراطي للقضايا الوطنية



أحمد شيخو

والعيش المشترك وأخوة الشعوب وبالسلمية الديمقراطية في المجالات المجتمعية قاطبة عوضاً عن الاصطناعات القومية المزيّفة والسلطوية وثقافة الإلغاء والنمطية والأحادية والقومية الفاشية والمعادلة الصفرية لكل ما هو مختلف سياسياً أو قومياً أو دينياً أو مذهبياً. وفي المقاربة من أهم قضايا المنطقة ومنها القضية الكردية يمكننا القول أن منظومة المجتمع الكردستاني KCK أو الإدارة الذاتية الديمقراطية للشعب الكردي بشكل عام مع الشعوب المشاركة معه في أي جزء من أجزاء كردستان المقسمة بين الدول الأربعة، تشكل التعبير الملموس والعيني للحل الديمقراطي والديمقراطية المجتمعية والحل السياسي في سياق حل القضية الكردية. فهي مختلفة عن المقاربات التقليدية القومية الأحادية، ولا ترى الحل في اقتطاع حصته أو جزء من الدولة، ولا تتنازع وراء بناء دولة للكرد حتى ولو بمعناها الذاتي. وكيفما أنها لا تتطلع إلى بناء حكم ذاتي أو دولة فيدرالية أو كونفدرالية، فهي أيضاً لا يعتبرها حلاً خاصاً بها. أما مطلبها الأولي والرئيسي من الدول القومية الحاكمة الأربعة تركيا وسوريا وإيران وتركيا، فهي اعترافهم بحق الكرد في إدارة وحماية أنفسهم بأنفسهم وإيرانتهم الحرة، وعدم زرعهم العرقي على درب تحولهم إلى مجتمع وطني ديمقراطي. فإذ كانت الدول المعنية ملتزمة بالمبدأ الديمقراطي فعلاً، لا قولاً؛ فحتى لو لم تدعم المجتمع الديمقراطي، فعليها ألا تعيقه أو تفرض عليه الحظر والمنع أو تحاول خلق بدائل خلبية وهمية من بعض المتواطئين والعلماء معهم والقول أنهم الوطنيين والممثلين الحقيقيين والباقي ليس بوطنيين كلعبة استخباراتية فاشلة من الدول القومية الأربعة لحجب الشمس بالغربال. لا تقوم الدول القومية أو الحكومات السلطوية عادة بتطوير الحل الديمقراطي. ولكن القوى المجتمعية والديمقراطية والمدنية وبريادة المرأة الحرة والشباب الواعي والمنظم هي الراعية والمسؤولة عن الحل وتطويره. حيث تبحث عن الوفاق مع الدول أو الحكومات على مسار التوافق والدستور الديمقراطي. أي أن تشارك وتشاطر الإدارة والتوجيه والبناء والعمل بين القوى المجتمعية الديمقراطية وقوى الدولة أو الحكومة المعنية، يمكن تحديده بالتوافق والدساتير الديمقراطية والقوانين وبالتجسيد العيني الضامن لذلك. وكما أن المطالبة بالحكم المطلق للدولة أو بالسيادة المطلقة للديمقراطية ليس أمراً واقعياً ومنطقياً، فانه مخالف لروح الحل وطبيعته الديمقراطية أيضاً. يدل الحل الديمقراطي في جوهره وأصله على كينونة الأمة الديمقراطية وعلى ظاهرة بناء المجتمع لذاته كمشروع وطني ديمقراطي. أي أنه لا يعني التحول إلى أمة أو الخروج منها على يد الدولة. بل يعني استفادة المجتمع بذاته نفسه من حقه في بناء نفسه كأمة ديمقراطية وبجوانبها المتعددة. وهنا يتعين مراجعة إعادة صياغة وتعريف الأمة، فليس هناك تعريف واحد ونسطيع ذكر بعضها كتسميات الأمة السياسية والأمة الثقافية والأمة القانونية وغيرهم حسب العامل الرئيسي الموحد لها، وكما أن المجتمع الذي يوحد الدين، يسمى ملّة، والأمة هي مجموع الملل تحت مظلة الدين الذي يوحدنا. لكن الأمة الديمقراطية، فهي تعني المجتمع الحر والديمقراطي المشترك والتشاركي، الذي يكونه

والتزام كأي أدائها الوظيفية، إنما تفيد وتعتبر:
 ١- عن أكثر أشكال ترتيب وتنظيم العنف الممنهج والمفرط على مدى تاريخ المجتمعات والأمم وحالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي واستعمال الأسلحة المحرمة كما هي استعمال الأسلحة الكيميائية من قبل الدولة القومية التركية ضد الشعب الكردي وحركة حرّيته في زاب وأفشين ومينا في باسور (إقليم كردستان العراق) وفي روج آفا (شمال سوريا) وفي باكور (جنوب شرق تركيا) علاوة على ممارساتها الفاشية منذ بداية القرن العشرين ضد الكرد وشعوب المنطقة ودولها، إنما دليل واضح على نموذج الدولة القومية وتركيزها العنفي المفرط وتجنّبها الحلول الديمقراطية.
 ٢- عن أسر و تطويق المجتمع بكاملية عبر السلطة الدولية وأجهزتها وأدواتها القمعية وتضييق ساحة الحرية والعمل والتنظيم والتعبير والسياسية المجتمعية الديمقراطية والتوجه نحو الفاشية وأسرها المجتمع وأخذ رهينة.
 ٣- عن أداة توحيد وتجانس ونمطية المجتمع والبيئة قسرياً وبالإكراه والعنف، بعدما عرّضتهما الرأسمالية إلى الانحلال والتفوق وتعميم الأناكية من خلال المفاهيم الليبرالية والرياح الأعظم والصناعية أي الصناعة التي تهدف للربح دون أدنى احترام للطبيعة والبيئة والإنسان والمجتمع.
 ٤- عن مقدار كبير وفاحش من العنف والسلطوية الموجهة، وهو يتأتى من رغبة وهدف النظام الرأسمالي إلى الربح الإجمالي والمراكمة المتواصلة والنهب الممنهج. حيث يستحيل تفعيل قوانين التأسيس الرأسمالي وسيادة فلسفتها أو ما يسمى الاقتصاد السياسي أو تأمين ديمومة الصناعية واستمرار نهب المجتمعات والشعوب، في حال غياب تنظيم قمعى عنيفي ذاتي من قبيل نمط الدولة القومية مسط على المجتمع الإنساني والبيئية.
 أن نموذج الحل الديمقراطي والديمقراطية المقاربة المجتمعية بشكل عام ليس مجرد توجه سياسي أو خيار حقل فقط. بل أنه سياق واسلوب الحل الرئيسي والممكن والأكثر فعالية وتحقيقاً للأمن والاستقرار والسلام الحقيقي مستنداً على حق الدفاع الذاتي والسياسية الديمقراطية للمجتمعات والشعوب وكافة الخصوصيات الدينية والقومية والمذهبية كضمان وضيانة للسلام الحقيقي. وإذا كانت الحركات المجتمعية والتشاركية والتحررية الوطنية أو القوى المدنية والديمقراطية وقوى التغيير والحل بشكل عام تريد النجاح وحل القضايا العالقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية، فعليها بعدم البحث عن الحل خارج نطاق الديمقراطية والتحول الديمقراطي. بينما كافة الميول الديكتاتورية والسلوكيات الأحادية، بيمينها ويسارها و ليبراليها و مركزها وأطرافها، لن تقوم إلا بتزيين القمقم وسد أفق الحل وسيطرة الثورة المضادة للحق والعدل والحرية، وجعل الرأسمالية أكثر نهباً واقتراضية (رقمية) مسلطة أكثر وذات سيطرة ونهب وهيمنة أعمق وأشمل.
 ومن المهم الإشارة إلى أن نموذج الحل الديمقراطي هو ليس بدولة قومية موحدة في هيئة حكم ذاتي أو فيدرالية أو كونفدرالية. أي أن حالة الحكم الذاتي والحالة الفيدرالية أو الكونفدرالية للدولة القومية ليست حل ديمقراطي. بل أنها حلول مرتكزة إلى أشكال مختلفة من الدولة، ولن تذهب في دورها أبعد من زيادة

في ظل تفاقم الأزمات في المنطقة ودولها وحالة الانسداد في أفق الحل، كيف يمكننا حل القضايا الوطنية العالقة في المنطقة في ظل مشاريع الهيمنة الخارجية والإقليمية وتدخلاتهم السلبية في شؤون المنطقة ومحاولتهم لتبلور مشهد إقليمي لصالح أجندتهم في ظل ظروف وتداعيات فصول الحرب العالمية الثالثة الجارية على المنطقة والعالم؟
 هل نبحث عن الحلول في البنى والذهنيات والسلوكيات الدولية والرأسمالية وأدواتهم القمعية والأحادية أم أن المكان الصحيح هو المجتمع الإنساني وتفعيل أنسجته الديمقراطية وحالة العيش المشترك وأخوة الشعوب وحرية المرأة واحترام البيئة والطبيعة؟
 ماهي ماهية وكينونة الحل الديمقراطي وظاهرة بناء المجتمع لذاته كمشروع وطني ديمقراطي الذي يمكنه أن يكون البديل للهيمنة المختلفة ومشاريعهم السلطوية-الدولية وتدخلاتهم والذي يستطيع أن يحقق مصالح المجتمعات والشعوب والدول في المنطقة، وكيف يمكننا أن نحقق ونحافظ على التكامل الثقافي للمنطقة وشعوبها ووحدتها الكلية الديمقراطية ومواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية الكبيرة الظاهرة؟
 كيف يمكن تحقيق سيادة الإدارة الذاتية وسيادة الدولة القومية تحت نفس السقف السياسي الواحد كمرحلة للحل الديمقراطي؟
 يمكننا القول إن الحل الديمقراطي يعبر عن البحث عن توعية وتنوير وتنظيم و ديمقراطية المجتمع والعمل لأجل إزالة العراقيل أمام المجتمع وإرادته الحرة خارج إطار الدولة القومية ووفق مساحة كافية من الحرية والديمقراطية وبريادة المرأة الحرة والشباب الواعي والمنظم أصحاب التغيير والبناء الديمقراطي الحقيقيين.
 وكما أن الحل الديمقراطي يقيم الدولة القومية وراعيته وخالقتها الرأسمالية العالمية الاحتكارية المهيمنة على أنهما مصدر الأزمات والقضايا الاجتماعية المستفحلة والمتصاعدة، وليست حل لهم بل هما اللتين تسدان الطريق أمام الحلول الديمقراطية المجتمعية وتعملان على نشر الفوضى والضعف والتوتر لإيصال المنطقة وشعوبها إلى الحالة المناسبة لفرض أي مشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية عليهم.
 إن الجانب الأكثر ريفاً وبنافاً في نظام الهيمنة العالمي الرأسمالي والإقليمي وامتداداتهم المضللة من المقاربات القومية والإسلامية والجنسوية والوضعية هو ربط حل القضايا الوطنية والاجتماعية بالدولة القومية وتقديس ذلك وكأنه ليس هناك من طريق أو حل آخر. ذلك أن البحث وعقد الحل وبنائه على الإداة الوظيفية (الدولة القومية) التي تشكل مصدر القضايا ومنع الحل الديمقراطي بالتهديد، يؤدي إلى استفحال وتعاطف القضايا والأزمات، وإلى تفشي الفوضى والإرهاب واستمرار الحروب وفتح البنى المجتمعية أمام الاستغلال والقمع والهيمنة كما هو واقع المنطقة المجتمعات والشعوب فيها في مئة السنة الأخيرة على أقل تقدير.
 إن كينونة الرأسمالية الاحتكارية وتفاعلاتها ومقاربتها هي أكثر أطر نظام المدنية أو الحضارة المركزية تازماً وتوتراً واستغلالاً وهيمنة. والدولة القومية التي تدخل سياق جدول الأعمال والحكم في هذا الصور

TEV-DEM تهنئ بذكرى ثورة 19 تموز وتدعو للالتزام بالمسؤولية الأخلاقية حيال استحقاقات المرحلة



دولة الاحتلال التركي وسياساتها القذرة باحتلال مناطقنا وارتكابها المجازر بحق شعبنا. لإعادة تحقيق أطماعها عبر الإرهاب والارتزاق، ولترهيب المجتمعات والثقافات الأخلاقية وتفطيت وتشثيت هذا التلاحم بين شعوب المنطقة، عبر تهديداتها المعلنة لشن هجوم احتلالي آخر على إرادة شعوب شمال وشرق سوريا.

نحن في حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM نبارك إنجازات ومكتسبات ثورة 19 تموز التي تحققت بفضل تضحيات جسام على مدى عشرة أعوام.

كما نهييب بشعوب المنطقة الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية حيال استحقاقات المرحلة، والقيام بتنظيم أنفسنا والانضمام إلى النضال العام، أي حالة الطوارئ المعلنة من قبل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من أجل التصدي لأي احتمالات إرهابية وتهديدات الفاشية التركية. إن رص الصفوف وتصعيد وتيرة النضال والمقاومة هي ضمانة انتصار إرادتنا الحرة».

هناك حركة المجتمع الديمقراطي شعوب المنطقة بالذكرى السنوية العاشرة لثورة 19 تموز، ودعتها إلى الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية حيال استحقاقات المرحلة، والانضمام إلى النضال العام وحالة الطوارئ».

أصدرت حركة المجتمع الديمقراطي (TEV-DEM) بياناً بالتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لثورة 19 تموز، هنأت فيه جميع شعوب المنطقة وذوي الشهداء والمناضلين الجرحى والقوات العسكرية، بهذه المناسبة.

جاء في نص البيان: «في البداية نهنئ قيم ثورة 19 تموز على عموم شعبنا الكردي وجميع مكونات شمال وشرق سوريا وكافة عوائل الشهداء والرفاق الجرحى ولكل مناضلي الثورة ولقوات ووحدات الحماية. إن انطلاق ثورة 19 تموز التي بدأت بإرادة شعبنا في كوباني كانت بداية النهاية لانهاية الظلم والاستبداد ونظام الحكم الفردي الشوفيني القائم على سياسة إبادة الثقافات المجتمعية. كان لثورة 19 تموز رؤية سياسية استراتيجية على أساس سياسة الخط الثالث من قبل شعبنا، والاعتماد على القرار الحرّ والذاتي الذي وضع أسساً ومبادئ أخلاقية متينة لثورة مجتمعية حقيقية لجمع الثقافات المجتمعية في إطار بناء مجتمع

مجلس المرأة يطالب بفرض حظر جوي على شمال وشرق سوريا لردع هجمات الاحتلال التركي



بالطائرات المسيّرة، الأمر الذي تسبب باستشهاد وجرح العديد من المدنيين، بينهم أطفال».

وأشار إلى اشتداد وتيرة الجرائم التركية في المنطقة، وتهديدها بشن هجوم احتلالي على مناطق ومدن أخرى على حدود شمال وشرق سوريا، منوهاً إلى أنه «خرق واضح لكل الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، وانتهاك للسيادة السورية ولكل المواثيق والأعراف الدولية».

ولفت إلى الكوارث التي ستصاحب أي هجوم محتمل على المنطقة، بقوله «لا يخفى على أحد أن أي عمل عدواني آخر على مناطقنا يندرج تحت كارثة إنسانية جديدة من قتل ودمار وتشريد ونزوح وعمليات تغيير ديمغرافي وانتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، لا سيما المرأة، التي تتعرض لانتهاكات جسيمة من خطف واعتقال واغتصاب في المناطق المحتلة من سوريا، لا سيما عفرين».

وأكد أنه يقوض الجهود الدولية المتمثلة في التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية «لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي الذي يتحين الفرص للانعاش من جديد والسيطرة على المنطقة، بعد أن تحررت بدماء أبناء وبنات شمال وشرق سوريا، وتضحيات جميع المكونات للوصول إلى حالة من الأمان والاستقرار في مناطقنا».

وأدان محاولات الاحتلال التركي في قضم

أكد مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا أن هجمات دولة الاحتلال التركي على المنطقة، انتهاك للسيادة السورية وخرق لكل الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، وطالب عبر بيان، بفرض حظر جوي على شمال وشرق سوريا.

وأقر بيان مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا، الذي شاركت فيه ممثلات عن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مجلس المرأة لشمال وشرق سوريا، ومؤتمر ستار. في حديقة القراءة الكائنة في الحي الغربي من مدينة قامشلو، باللغتين الكردية والعربية على التوالي، من قبل عضوتي منسقية مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا، جيان حسن، ونجلاء تموم.

تحدثت البيان في مستهلها عن تدخل الاحتلال التركي في الأمة السورية، بالقول «لم تتوقف الدولة التركية منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، عن التدخل في الشأن السوري والذي تبلور بوضوح عام 2016»، مشيرة إلى هجمات تركيا الاحتلالية على سوريا، باحتلاله الباب وجرابلس، وعفرين عام 2018، ومنطقتي تل أبيب وسري كانيه في عام 2019،

تطرق بيان مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا، إلى الاتفاقيات التي تمت بين أميركا وروسيا في تشرين الأول / أكتوبر عام 2019، وقال: «بالرغم من المطالبات الدولية باحترام اتفاقيات وقف إطلاق النار إلا أن التهديدات والاعتداءات التركية على مناطق شمال وشرق سوريا مستمرة، حيث تقوم بقصف المدن والقرى واستهداف المدنيين سواء بالقصف المدفعي أو

وحدات حماية الشعب: سنزيد إنجازاتنا بنضالنا الذي سيستمر لسنواتٍ قادمة



هناك القيادة العامة لوحدة حماية الشعب (YPG)، بالذكرى السنوية العاشرة لثورة 19 تموز، وقالت: «كلنا ثقة بأننا سنحتفل مع شعبنا بالعديد من الانتصارات ونزيد إنجازاتنا بنضالنا الذي سيستمر لسنواتٍ قادمة».

أصدرت القيادة العامة لوحدة حماية الشعب (YPG)، بياناً إلى الرأي العام بمناسبة الذكرى الـ 10 لثورة 19 تموز.

وجاء في نص البيان: «في الذكرى السنوية العاشرة للثورة، نهنئ أولاً القائد آيو، شهداءنا، أهاليها في المنطقة، مقاتلينا والبشرية جمعاء بثورة الحرية؛ ثورة 19 تموز. أكملت ثورة الحرية في روج آفا عامها العاشر مستخلصة العديد من الدروس التاريخية بالارتكاز على مبادئ براديفغا القائد أبو وجهود آلاف الشهداء والشغوفين فيها. باستثناء ثورة روج آفا لم تواجه أي ثورة أخرى في العالم كل هذه الصعوبات خلال سنواتها العشر الأولى. ولهذا فإن ثورتنا تعدّ من هذه الناحية مثلاً وحيداً وفريداً، وبغض النظر عن وجود بعض أوجه القصور على الصعيد العملي فإنها قاومت جميع أشكال الهجمات المعادية وأحييت براديفغا الحرية في كل المجالات.

لقد وصلت ثورة روج آفا للبشرية إلى ما هو أبعد من التوقعات، وحققت خلال أعوامها الأولى الطابع الأممي وكسبته. لا سيما أن محاربتنا لداعش والتي بلغت ذروتها بمقاومة كوباني قد أثرت في جميع أنحاء العالم

مسد: ثورة 19 تموز مكسب وطني يجب البناء عليه بمزيد من الإنجازات الوطنية



تجربة متقدمة في الحكم والإدارة» كما أشاد البيان بالمشاركة الفعالة للمرأة في الثورة: «نشمن هذه التجربة ونبارك لسكان شمال وشرق سوريا هذه المناسبة التي رسخت قيم التعايش والسلام وأثبتت أن مشاركة المرأة وتمكينها عامل حاسم في تطور وتنمية المجتمعات وأن قلب أي مجتمع هم الشباب فتحت لهم الباب ومكثتهم وأدركت أن العقود الماضية حرمت السوريين من المشاركة والبناء فهضمت بالمكونات وشجعت التعددية والتنوع التي يتميز بها سوريا وشرعت قوانين تحمي ذلك.

نرى في هذه التجربة التي مكنت المجتمع من إدارة نفسه ركيزة أساسية للمركزية وانموذجاً لسوريا المستقبل التي لا نريد لها إلا أن تكون خالية من المحتلين والمستبدين والإرهابيين، وتكون موحدة وذات سيادة كما أرادها السوريون «ديمقراطية تعددية لامركزية» يحفظ البلاد ويؤسس لمرحلة أكثر استقراراً وتقدماً».

كما أشار البيان إلى استمرار التهديدات التركية ضد مناطق شمال وشرق سوريا: «تتزامن هذه المناسبة في ذكرها العاشرة مع لحظة تاريخية بالغة الخطورة، تحتاج فيها بلادنا للتأزر والتكاتف ضد التهديدات التركية ومطامعها التوسعية حيث لا تتوانى الدولة التركية في استغلال أي ظرف إقليمي أو دولي لإبتراز المنخرطين الدوليين لتحقيق مصالحها في الأراضي السورية التي باتت مهددة بالانقسام أكثر من أي وقت مضى جراء السياسات التركية وتدخلاتها وممارساتها».

وجاء في البيان أيضاً: «إننا في مجلس سوريا الديمقراطية ومن بوابة وحدة

تجربة متقدمة في الحكم والإدارة» كما أشاد البيان بالمشاركة الفعالة للمرأة في الثورة: «نشمن هذه التجربة ونبارك لسكان شمال وشرق سوريا هذه المناسبة التي رسخت قيم التعايش والسلام وأثبتت أن مشاركة المرأة وتمكينها عامل حاسم في تطور وتنمية المجتمعات وأن قلب أي مجتمع هم الشباب فتحت لهم الباب ومكثتهم وأدركت أن العقود الماضية حرمت السوريين من المشاركة والبناء فهضمت بالمكونات وشجعت التعددية والتنوع التي يتميز بها سوريا وشرعت قوانين تحمي ذلك.

نرى في هذه التجربة التي مكنت المجتمع من إدارة نفسه ركيزة أساسية للمركزية وانموذجاً لسوريا المستقبل التي لا نريد لها إلا أن تكون خالية من المحتلين والمستبدين والإرهابيين، وتكون موحدة وذات سيادة كما أرادها السوريون «ديمقراطية تعددية لامركزية» يحفظ البلاد ويؤسس لمرحلة أكثر استقراراً وتقدماً».

كما أشار البيان إلى استمرار التهديدات التركية ضد مناطق شمال وشرق سوريا: «تتزامن هذه المناسبة في ذكرها العاشرة مع لحظة تاريخية بالغة الخطورة، تحتاج فيها بلادنا للتأزر والتكاتف ضد التهديدات التركية ومطامعها التوسعية حيث لا تتوانى الدولة التركية في استغلال أي ظرف إقليمي أو دولي لإبتراز المنخرطين الدوليين لتحقيق مصالحها في الأراضي السورية التي باتت مهددة بالانقسام أكثر من أي وقت مضى جراء السياسات التركية وتدخلاتها وممارساتها».

وجاء في البيان أيضاً: «إننا في مجلس سوريا الديمقراطية ومن بوابة وحدة

هنا مجلس سوريا الديمقراطية بالذكرى السنوية العاشرة لثورة 19 تموز، وقال إنها «امتداد لثورة الشعب السوري عامة، وتجسيد لمطالب السوريين في التغيير والديمقراطية وبناء سوريا حديثة».

وأصدر مجلس سوريا الديمقراطية بياناً بالتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لثورة 19 تموز، وجاء فيه: «يصادف 19 تموز الجاري؛ الذكرى العاشرة لانطلاق ثورة شعوب شمال وشرق سوريا - روج آفا، التي كانت امتداداً لثورة الشعب السوري عامة، وتجسيدا لمطالب السوريين في التغيير والديمقراطية وبناء سوريا حديثة تعتمد مبدأ المواطنة وأسس التعايش المشترك وعلى قاعدة الهوية الوطنية الجامعة».

وأضاف البيان: «ونحن إذ نحيي هذه المناسبة الجليلة لإبدان أن نشيد بالمقاومة التاريخية لأبناء وبنات شمال وشرق سوريا بمختلف مكوناتهم من الكرد، العرب، السريان الآشور وغيرهم في كوباني رمز المقاومة والبطولة حيث قدموا نموذجاً مشرفاً للحالة السورية المنشودة عبر تكاتفهم وتعاضدهم ضد قوى الإرهاب والتطرف وصولاً للباغوز حيث دحرت قوات سوريا الديمقراطية بدعم من التحالف الدولي تنظيم داعش الإرهابي بعد أن دفعت أكثر / 11 ألف / شهيد وضعفهم من الجرحى والمصابين.

وسار البناء إلى جانب التحرير؛ حيث أسس أبناء المناطق المحررة هياكل ومؤسسات مدينة لتيسير شؤون الناس وتأمين أمن واستقرارهم لتتوج بتأسيس حوكمة محلية هي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي قدمت

